دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الواحد وعشرون: 01 جانفي 2013م

الرقم الدولي ISSN 1112-7988

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية محكمة

دورية فصلية تصدر عن:

مركز البصيرة

العدد الواحد وعشرون: 01 جانفي 2013م

21

رئيس التحرير

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1140-1998

ردمد : 7988-1112

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05. شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

قواعد النشـــر

❶ الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.
❷ تقدم الأبحاث إلى رئيس التحرير، ويُبلّغ أصحابها بالقرار المتعلّق بالقبول أو الرفض أو التعديل.
❸ لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.
❹ يكون البحث مرفوقا بالمراجع.
❺ يُكتب ببرنامج وورد (Word) مع خط Arabic Transparent بحجم 13 وباللغة العربية.
❻ يُبلغ المقال في قرص مرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعة على ورق 29.7/21 (A4)
❼ يكون المقال جديدا لم يسبق أن نُشر في أية نشرية أخرى.
❽ يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.
❾ لا تُنشر إلاّ الأبحاث المتخصصة في العلوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

الهيئــة العلميــة

- أ د. بوكابوس سعدون (جامعة الجزائر).
- أ.د. عبد الحميد الغزالي (أستاذ الاقتصاد- القاهرة)
- أ.د. صخري عمر (جامعة الجزائر)
- أ د. عبد الحميد زعباط (جامعة الجزائر)
- أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي (جامعة تركيا)
- أ.د. سعود مجيطنة (جامعة الجزائر)
- أ د. أقاسم قادة (جامعة الجزائر)
- أ د. مراد ناصر (جامعة البليدة)
- أ.د. كسرى مسعود (جامعة الجزائر)
- د. حشمان مولود (جامعة الجزائر)
- د. صبوعة عبد العزيز (المدرسة العليا للتجارة)
- د. عبد الرحمان ميغاري (جامعة بومرداس)
- د. رشيد بوكساني (جامعة بومرداس)

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

دراسات اقتصادية

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الواحد والعشرون ـــ جانفي 2013م ربيع الأول 1434 هـ

محتويات

الموضـــــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د/ عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	5
الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي	أ. د/ مغاري عبد الرحمان أستاذ تعليم عال بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس أ/ شيخي غنية أستاذة مساعدة بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس	9
رهانات نظم المعلومات: التحول من الدور التقليدي إلى الاستراتيجي	أ/بوزيد هجيرة سومية أستاذة مساعدة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر 3	23
الصناعة الجزائرية- تحديات إنماء وقطاع متعثر	د/ دبيش أحمد أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس	37
سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	أ/ جاري فاتح أستاذ محاضر ب جامعة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	65
دور رضا العميل في إرساء إدارة الجودة الشاملة في القطاع المصرفي	أ/ مديحة بخوش جامعة تبسة	93

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ دراسة العلاقة السببية (حالة الجزائر).	دحماني إسماعيل باحث دكتوراه، أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.	115
قوى البيئة التنافسية (قوة المستهلك) وتأثيرها على القرار الاستراتيجي للمؤسسة. دراسة مقارنة مؤسسة عامة مع مؤسسة خاصة.	أ/ بن يمينة خيرة. أ/ يعقوب محمد	137

الحـــرية الاقتصـــــادية

بين
يدي القارئ

هل يمكن فصل الحرية الاقتصادية عن الحريات العامة؟ بمعنى، هل يمكن بناء اقتصاد قوي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في غياب تنمية سياسية؟

المسار التاريخي للأمم المتقدمة الحديثة لو استنطقته أيها القارئ الكريم لوجدته يتضمن الإجابة عن هذا السؤال، الذي يعتبر من إشكاليات التنمية في البلاد المتخلفة، خاصة منها البلدان العربية.

مع نهاية القرن السابع عشر (1679م) ولدت الثورة الإنجليزية من رحم معاناة الشعب جراء ما تلقاه من جحيم الإقطاع، وبعدها الدستور الأمريكي عشية الاستقلال (1787م)، ثم إعلان حقوق الإنسان والمواطنة بفرنسا (1789م) من خلال العقد الأساسي للثورة الفرنسية.

هذه هي المحطات التاريخية الثلاث التي كرست مفهوم الحريات العامة (مجموع الحقوق والصلاحيات المعترف بها للأفراد، فرادى كانوا أم مجتمعين، تجاه السلطة العمومية) بات المواطن من خلالها يمارس حرية التنقل وحرية العمل، وحرية النقد، وحرية تشكيل النقابات، وحرية المعتقد... الخ.

وهي نفسها التي كانت إلهاما للمفكرين الاقتصاديين، كما كانت نبراسا يضيء طريق الفلاسفة وعلماء الاجتماع ومحترفي السياسة والإعلام، وهي نفسها التي ساعدت على الانعتاق وتحرر العقل من قبضة الكنيسة نحو الإبداع والابتكار... والمحصلة، أن البشرية عند الغرب اتفقت على عقد اجتماعي أنهى الصراع الدموي على السلطة، تحت شعار الحكم للأغلبية، حتى وإن كانت بسيطة، أما الأقلية فهي

المرآة التي تظهر عيوب البرامج وتقصير المسؤول عن أداء الواجب، إذ لا مكان لمصطلح التخوين أو التخويف في قاموس النظرية المتحررة.

وهاأنت ترى وتسجل معي أيها القارئ الحبيب مقاطع من الزمن تتضمن مشاهد لجملة من المصطلحات أضحت أكسجين الحياة كما هي غذاء النفس، لا يمكن أن تنسلخ من واقع الناس اليومي، كالعدالة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والشفافية، والرقابة، والإنتاجية، وحماية البيئة، وثقافة الجمال، وحق التملك والتنقل والتوطن، وحق الأمن على النفس والأموال، وهلم جرا من عشرات الأنظمة المبتكرة عند هذا الغرب الذي كثيرا ما ننعته بالظالم والساذج، والمفلس في قيمه وأخلاقه.

أليس من يملك القوة هو من يملك القرار؟ بل هو من يصدر القيم والأخلاق وكل عناصر الثقافة . ألم ينبهنا الحق سبحانه في قوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ الآية.

من هو المفلس إذا؟ حاول أن تعرف كم حربا شهدها العالم العربي منذ 1947 إلى اليوم، وإذا شئت اسأل عن عدد الانقلابات والكلفة البشرية والمالية والمادية التي دفعتها شعوب المنطقة جراء ذلك، ثم قدر ثمن الفرصة الضائعة لتقدمنا وتطورنا.

أليس من مهام الحكومة، أية حكومة في أي نظام:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- التقليل من عدم المساواة في توزيع الدخل.
- الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الكلية.
- تمثيل الدولة في المحافل الدولية.

أليس من مهام الحكومة ضمان العدالة في التقاضي بين الناس، ولذلك فإنهم في حاجة إلى محاكم وقوات شرطة لضمان تنفيذ العقود، ولمنع السلوكيات العنيفة والمخادعة، وحماية الحرية من المصادرة والعدوان الخارجي، وحقوق الملكية الشرعية؟

حينما اكتسبت مقولة "دعه يعمل، دعه يمر" صفة الشرعية من قبل المجتمع آنذاك، تحولت إلى سلوك يومي من قبل الأفراد، كما هو من قبل المؤسسات، وأصبح الاقتصاد حينها يعمل بطاقة قصوى إلى حد البحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات، وتأمين مصادر المواد الأولية، ولو كانت على حساب الأخلاق والفضيلة.

تفجرت الطاقات حينما منحت الحرية (أو انتزعت) وأصبحت خلاقة لملايين السلع والخدمات، وأعطيت الأولوية للعمل كعنصر مؤثر للغاية في كل علاقات الإنتاج، بصفته المؤشر الأساسي على صحة أو علة الاقتصاد.

حينها برزت إلى سطح الحياة تشريعات تنظم العمل لتحدد العلاقة بين القيمة المضافة والأجر الذي يتقاضاه العامل مقابل ذلك، فكانت النتيجة كما ترى: اقتصاد قوي، مبني على عرق الجبين وكد اليمين، واستثمار الوقت. أجزم أنك لا تكاد ترى أحدا من المارة في أوقات العمل في أكبر المدن للبلدان المتطورة، لأن الناس ببساطة فقهوا معنى الحياة بكرامة، واكتشفوا أن ذلك ممكن، وأن سر الإمكان في كل فرد منهم، فحذفوا من قاموس حياتهم مصطلح "لا أستطيع"، واستبدلوه بخارطة طريق آلياتها خمس:

"اغتنام فرصة الشباب قبل الهرم، والصحة قبل السقم، والفراغ قبل الشغل، والغنى قبل الفقر، والحياة قبل الموت"، أليسوا هم أجدر بهذا الحديث منا نحن المسلمين؟

هذا وجه من وجوه الليبرالية المتوحشة التي أرست قواعد الحريات الفردية والجماعية، وحولتها إلى خطوط حمراء لا يمكن المساس أو الاستهانة بها، وأضحينا نحن المتخلفين المغلوب على أمرنا كمائة من الإبل، لا تكاد تجد فينا راحلة، نستنجد في كثير من الحالات بمن يمثلون النظام الحر لحمايتنا من بطش وقهر واستبداد القائمين بشؤوننا . وعلى هذا الأساس فإن حريتنا الاقتصادية لا أثر لها في الفعل الاقتصادي متى كانت تفتقد إلى سند الحرية السياسية، هذه الأخيرة التي شهدت تراجعا كارثيا في مؤشر نموها.

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي